

صفحات من تاريخ المصرفية الإسلامية:  
مبادرة مبكرة لإنشاء مصرف إسلامي في الجزائر  
في أواخر عشرينات القرن الماضي

عبد الرزاق بلعباس<sup>١</sup>

ملخص البحث

تكشف هذه الدراسة عن مقالة، يرجع تاريخها إلى عام ١٣٤٧هـ / ١٩٢٨م، تدعو إلى إنشاء مصرف إسلامي يعمل في الجزائر وفق قواعد الفقه الإسلامي، وتحلل مضمونها. وقد أسفرت هذه المقالة عن محاولة إنشاء مصرف إسلامي، على الأرجح قبل أواخر جمادى الآخرة من عام ١٣٤٨هـ / أواخر عام ١٩٢٩م، تحت تسمية "البنك الإسلامي الجزائري" بعد أن تمّ إعداد قانونه الأساسي وجمع رأسماله الاسمي من قبل بعض كبار رجال أعمال مدينة الجزائر من المسلمين، لكن سلطات الاحتلال الفرنسية تصدت لهذا المشروع وأجهضته. ويتطلب الكشف

---

<sup>١</sup> باحث بمعهد الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، وعضو كرسي "أخلاقيات وضوابط التمويل" بجامعة باريس، السوربون، وعضو فريق البحث في التمويل الإسلامي بجامعة ستراسبورغ.

عن هاتين الواقعتين مراجعة تاريخ المصرفية الإسلامية من الناحية النظرية والتطبيقية وضبط منهج كتابته.

الكلمات المفتاحية: المصرفية الإسلامية، التاريخ، المنهج، المغرب العربي، الجزائر.

## Abstract

### **A Few Pages from the History of Islamic Banking:**

#### **An Early Initiative to Establish an Islamic Bank in Algeria in the Late 1920s**

This study reveals and analyses the content of an article, dating back to 1928, that calls for the establishment of an Islamic bank in Algeria that operates according to the rules of Islamic jurisprudence. This article led to an attempt to create an Islamic bank, probably before the end of 1929, under the name of "The Algerian Islamic Bank", after preparing its statute under French law and collecting its capital by some of Algiers's Muslim business leaders. But the French authorities stood against this project and aborted it. The discovery of these two facts calls for a revision of the history of Islamic banking at theoretical and practical levels and a proper record of its writings.

**Key-words:** Islamic banking, history, methodology, Maghreb Region, Algeria

## مقدمة

تكاد الكتابات عن تاريخ التمويل الإيميلاتي<sup>١</sup> مع على رأي مفاده أن فكرة المصرفية الإسلامية قد برزت في أربعينات القرن العشرين.<sup>(١)</sup> ويتم عادة الإحالة إلى كتاب لأنور إقبال قريشي عنوانه "الإسلام ونظرية الفائدة"،<sup>(٢)</sup> ومقالة لنعيم صديقي عنوانها "المصرفية بناء على المبادئ الإسلامية"،<sup>(٣)</sup> ويضاف إليهما أحياناً من قبل المطلعين مقالة لمحمد حميد الله عنوانها "مؤسسات القرض الخالية من الفوائد".<sup>(٤)</sup>

<sup>(١)</sup> Vogel, Frank E. and Hayes, Samuel L. (1998), *Islamic Law and Finance: Religion, Risk, and Return*, The Hague: Kluwer Law International, p. 4; Nisar, Shariq (2002), The State of Islamic Finance in India: Strengths and Weaknesses, *Review of Islamic Economics*, No. 12, p. 93; Kahf, Monzer (2002), Strategic Trends in the Islamic Banking and Finance Movement, Paper presented at the Harvard Forum on Islamic Finance and Banking, Harvard University, Cambridge, Boston, April 6-7, p. 2; Siddiqi, Muhammad Nejatullah (2006), Islamic Banking and Finance in Theory and Practice: A Survey of State of Art, *Islamic Economics Studies*, Vol.13, No.2, p. 3; Hassan, Kabir and Lewis, Mervyn K. (2007), *Handbook of Islamic Banking*, Cheltenham: Edward Edgar Publishing, p. 47; Khan, Mansoor and Bahati, Ishaq (2008), *Developments of Islamic Banking. The Case of Pakistan*, London: Palgrave Macmillan, pp. 38-39; Hussain, Showkat (2011), Islamic Banking: A Study of the Relevant Operating Modes in Current Financial Scenario, *Research Journal of Finance and Accounting*, Vol 2, No 7/8, p. 3; Ismail, Abdul Ghafar (2011), The Theory of Islamic Banking: Look Back to Original Idea, *Journal of Islamic Economics, Banking and Finance*, Vol. 7, No. 103, Jul- Sep, p. 10; Iqbal, Munawar (2011), Development, history and prospects of Islamic banking, in Arif, Mohammed and Iqbal, Munawar, *The Foundations of Islamic Banking: Theory, Practice and Education*, Cheltenham – Northampton: Edward Elgar, pp. 74-75; El-Galfy, Ahmed and Khiyar, Khiyar Abdalla (2012), Islamic Banking and Economic Growth: A Review, *The Journal of Applied Business Research*, Vol. 28, No. 5, Sep/Oct p. 943.

<sup>(٢)</sup> Qureshi, Anwar Iqbal (1946), *Islam and the theory of interest*, Lahore: Shaikh M. Ashraf.

<sup>(٣)</sup> Siddiqi, Naeim (1948), Islami usual par banking (Banking according to Islamic principles), in Urdu, *Chiragh-e-Rah*, 1 (11&12), Nov. & Dec., 24-8 and 60-64.

<sup>(٤)</sup> Hamidullah, Muhammad (1944). Anjumanha-e qarda-e be-sud (Interest free loan societies), in Urdu, *Ma'arif*, 53(3), March, pp. 211-216.

ولما استقر الأمر على هذا الرأي، لم يكن يتبادر إلى ذهن الباحثين إمكانية وجود كتابات قبل فترة الأربعينات تدعو إلى فكرة المصرفية الإسلامية. أشار محمد ناصر في كتابه "المقالة الصحفية الجزائرية" إلى مقالة يرجع تاريخها إلى نهاية عشرينات القرن العشرين، تدعو إلى تأسيس مصرف "على القواعد الإسلامية المقررة في الفقه الإسلامي".<sup>(١)</sup> والغريب أن هذه المعلومة ظلت مجهولة على مدار نحو ثلث قرن.<sup>(٢)</sup> مما يطرح تساؤلات عن تعدد مصادر البحث في التمويل الإسلامي، وشموليتها، وسعة تغطيتها لكافة أنحاء العالم الإسلامي، وقابلية تجاوز ما هو متداول في الدوائر المتخصصة والشبكات البحثية. يبين<sup>٣</sup> استحالة الاستغناء عن مصادر المعلومات الورقية التقليدية رغم الاستخدام الواسع للتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال ويوضح أيضاً بأن الحصول على المعلومات لا يكفي دون معرفة أهميتها، وإمكانية توظيفها بكفاءة في أوعية النشر العلمي المناسبة.

(١) ناصر، محمد، المقالة الصحفية الجزائرية: نشأتها، تطورها، أعلامها من ١٩٠٣م إلى ١٩٣١م، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٧٨م، ج ٢، ص ٩٠. أشكر محمد أبو اليقظان، نجل الشيخ إبراهيم أبو اليقظان، على موافاتي بصورة للمقالة الأصلية بعد أن طلبها من الأستاذ محمد ناصر المهتم بجمع التراث العلمي للشيخ إبراهيم أبي اليقظان. والشكر موصول للأستاذ محمد ناصر لموافاتي بالمقالة وتحاوله مع فكرة إعداد هذه الدراسة وقراءته لمسودة أولى لها.

(٢) اطلعت على هذه المعلومة في بداية يناير من عام ٢٠٠٧م، ولم أحصل على المقالة إلا في ١٢ نوفمبر ٢٠١١م بعد إنشاء موقع الشيخ إبراهيم أبو اليقظان الإلكتروني والاتصال بالمشرف عليه، وهو نجله محمد أبو اليقظان.

وكتب المقالة المشار إليها، تحت عنوان "حاجة الجزائر إلى مصرف أهلي"، الشيخ إبراهيم أبو اليقظان، ونشرت في صحيفة "وادي ميزاب" بتاريخ ١١ محرم ١٣٤٧هـ الموافق ٢٩ يونيو ١٩٢٨م. وهذا يتطلب إعادة النظر في الأطروحة القائلة بأن فكرة المصرفية الإسلامية انبثقت عن مصطلح الاقتصاد الإسلامي الذي روجه بعض رواد الحركة الإسلامية، منذ الأربعينات<sup>(١)</sup> أو الخمسينات<sup>(٢)</sup>، وعلى رأسهم أبو الأعلى المودودي، وهي فكرة مستلهمة أساساً من كتابات تيمور كوران.<sup>(٣)</sup>

وفي آخر المقالة، دعا الشيخ أبو اليقظان أعيان ورجال الأعمال في المدن الجزائرية الكبرى إلى بلورة فكرة المصرف وفق قواعد الفقه الإسلامي. وبعد أشهر، على الأرجح سكتيلين<sup>٣</sup> لاحقاً في نهاية عشرينات القرن العشرين، لقيت دعوته ترحاباً من قبل كبار رجال الأعمال القاطنين بمدينة الجزائر. فقدموا ملفاً كاملاً لإنشاء مصرف باسم "البنك الإسلامي الجزائري". ولكن سلطات الاحتلال الفرنسية رفضت المشروع في نهاية المطاف، لأنها كانت ترى فيه خطراً على مصالحها

---

(<sup>١</sup>) Visser, Hans (2009), *Islamic Finance: Principles and Practice*, Cheltenham: Edward Edgar Publishing, p. 2.

(<sup>٢</sup>) El-Gamal, Mahmoud (2006), *Islamic Finance: Law, Economics and Practice*, Cambridge: Cambridge University Press, p. 137.

(<sup>٣</sup>) Kuran, Timur (2004), *Islam and Mammon: The Economic Predicaments of Islamism*, Princeton: Princeton University Press, p. 58.

الحيوية، وكذلك على مصالح المعمرين والمصارف التقليدية التي تقوم معاملاتها على الفوائد الربوية. وهذا يتطلب إعادة النظر في الأطروحة القائلة بأن أول محاولات لتجسيد فكرة المصرفية الإسلامية على أرض الواقع ترجع إلى أواخر الخمسينات في منطقة ريفية في باكستان،<sup>(١)</sup> أو في الستينات عبر مشروع صناديق الادخار المحلية بمصر، ومشروع "تابونغ حاجي" (Tabung Haji) أو صندوق الادخار للحج باليزيا.<sup>(٢)</sup>

إن أهم شيء في الموضوع لا يكمن في قصب السبق من ناحية الفكرة وتطبيقها أو محاولة تجسيدها، بقدر ما يتمثل في التوصل إلى فهم أفضل لظاهرة المصرفية الإسلامية، وتنوعها واختلاف أشكالها وأنماطها. ومن الضروري في مثل هذه المعالجات الاستكشافية، تحري الدقة والموضوعية على قدر الإمكان، فلا يُغبط حق المؤلفين بناء على تعميمات وآراء مسبقة، كالقول بأن الفقهاء لا يدركون الواقع الاقتصادي أو أن معلوماتهم عن الاقتصاد تكاد أن تكون بدائية؛ كما لا يُنظر إلى المؤلفين بأنهم عباقر أو متنورين سبقوا زمنهم في التفكير والإبداع. ولطالماً من هذين الضابطين، أستهل هذه الدراسة بنبذة مختصرة عن سيرة الشيخ إبراهيم أبي اليقظان، ثم أتطرق إلى التسلسل المنطقي الذي تقوم عليه

(<sup>١</sup>) Chachi, Abdelkader (2005), Origin and Development of Commercial and Islamic Banking Operations, *Journal of King Abdulaziz University: Islamic Economics*, Vol.18, No.2, p. 15.

(<sup>٢</sup>) Sidiqqi, Muhammad Nejatullah (2006), Islamic Banking and Finance in Theory and Practice: A Survey of State of Art, *Islamic Economics Studies*, Vol.13, No.2, p. 3.

مقالته، وعلاقته بالواقع الاقتصادي الذي كان يشهده العالم الصناعي في الربع الأول من القرن العشرين، وتعرضه لاستجواب من قبل قاضي محكمة مدينة الجزائر يتهمه فيه بأنه حاول عبر مقاله التفرقة بين الأهالي والفرنسيين، ومشروع إنشاء "البنك الإسلامي الجزائري"، وخلفيات التعامل مع الملف من قبل الجهة المخولة بمنح تراخيص العمل لمؤسسات القرض، واستبعاده في نهاية المطاف من قبل الحكومة الفرنسية، وضوابط في منهج كتابة تاريخ المصرفية الإسلامية، وخاتمة، يليها ملحق أول يتضمن صورة عن المقالة الأصلية، وملحق ثاني يحتوي على نص المقالة كاملاً ليتسنى للباحثين الاطلاع عليه والاستفادة منه، أو ربما ترجمته إلى لغات أجنبية لاسيما الإنجليزية، حتى يسهل الرجوع إلى النسخة المترجمة وعدم توظيفها خارج سياقها الفعلي.

### ١. نبذة مختصرة عن السيرة الذاتية لصاحب المقالة

ولد الشيخ إبراهيم أبو اليقظان بمدينة القرارة، الواقعة في ولاية أو مقاطعة غرداية بجنوب الجزائر، يوم الأحد ٢٩ صفر ١٣٠٦هـ الموافق ٥ نوفمبر ١٨٨٨م دخل المدرسة القرآنية وحفظ كتاب الله كاملاً، ثم أخذ في تعلم العربية والعلوم الشرعية على يد أستاذه الشيخ الحاج عمر بن يحيى (١٨٥٨-١٩٢١م).

وسافر بعد ذلك إلى مدينة بني يزقن ليكمل دراسته على يد الشيخ طفيش الحاج محمد بن يوسف (١٨٢١-١٩١٤م). وفي عام ١٩١٢م، التحق بجامع الزيتونة، ثم بالمدرسة الخلدونية قرب سوق العطارين في مدينة تونس. وفي عام ١٩٢٦م، أصدر أولى جرائده "وادي ميزاب"، التي كانت تحرر وتوزع في الجزائر وتطبع في تونس. وأصدر ثمان جرائد ما بين عامي ١٩٢٦ و١٩٣٨م، وهي: وادي ميزاب، وميزاب، والمغرب، والنور، والبستان، والنبراس، والأمة، والفرقان. ولكن سلطات الاحتلال الفرنسية كانت في كل مرة توقف صدورها الواحدة تلو الأخرى، لأنها لم تطق حرارة لهجتها وجرأة معالجتها. وقد انضم الشيخ أبو اليقظان إلى جمعية العلماء المسلمين الجزائريين منذ تأسيسها في ٥ مايو ١٩٣١م في نادي الترقى بمدينة الجزائر، وانتخب عضواً في مجلس إدارتها نائباً لأمين المال عام ١٩٣٤م. ونشر في أكثر من جريدة ومجلة، إضافة إلى صحف جزائرية أخرى، مثل الفاروق لعمر بن قدور، والإقدام للأmir خالد حفيد الأمير عبد القادر، والمنهاج للشيخ أبي إسحاق أطفيش في القاهرة. وتفرغ للتأليف بعد انقطاعه عن الصحافة، وترك للمكتبة العربية والإسلامية أكثر من ستين مؤلفاً بين كتاب ورسالة، عدا المقالات والأشعار والمذكرات. وتوفي في مدينة القراة يوم الجمعة ٢٩ صفر ١٣٩٣هـ الموافق ٣٠ مارس ١٩٧٣م.<sup>(١)</sup>

(١) تمّ استخلاص هذه السيرة الذاتية من الموقع الإلكتروني للشيخ إبراهيم أبي اليقظان ([www.aboulyakdan.com](http://www.aboulyakdan.com))،

ويتضح من هذه النبذة أن الشيخ أبا اليقظان كتب المقالة في سن الأربعين، واطلع على آثار المدنية الأوروبية من خلال إقامته في مدن كبيرة مثل تونس والجزائر، وتوصل إلى ضرورة التعامل معها بجدية كما يظهر في مقدمة مقاله: "وأصبحنا في عصر اتسع فيه نطاق الحياة، وتشابكت فيه طرق المعاش، وكثرت فيه الرغائب إلى أبعد مدى". ووصل إلى قناعة مؤداها أن العلم والمال، في عالم الاقتصاد، باتا عنصرين مرتبطين لا ينفكان على حد قول أحمد شوقي:

وَالْمَالُ يَبْنِي النَّاسَ مُلْكَهُمْ لَكُمْ عَيْلِيَّ جَهْلٍ وَإِقْلَالِ

يقول الشيخ أبو اليقظان: "اشتغلنا بالعلم، أضر بنا الفقر؛ وانصرفت هممتنا إلى المال، أضر بنا الجهل".

ولاحظ أيضاً ما أن النشاطات الاقتصادية التي تقودها الشركات الكبرى تقوم على رؤوس أموال ضخمة حيث قال: "فإن موارد الثراء الكبرى والمشاريع العظمى خاصة بأرباب رؤوس الأموال الكبيرة ولا حول ولا طول فيها لصغار الكاسيين".

## ٢. التسلسل المنطقي الذي تقوم عليه المقالة

يرتكز طرح الشيخ إبراهيم أبي اليقظان على تحليل للواقع الاقتصادي الذي كان يشهده العالم في الربع الأول من القرن العشرين، ويتلخص في ست نقاط أساسية، وهي:

(١) إن موارد الثروة الكبرى والمشاريع العظيمة ترتبط بأرباب رؤوس الأموال الكبيرة. وهذا تحليل قريب من طرح الشيخ عبد القادر المجاوي (١٨٤٨-١٩١٤م) والشيخ عمر بريهمات (١٨٥٩-١٩٠٩م) في كتابهما "المرصاد في مسائل الاقتصاد."<sup>(١)</sup> ولعل الشيخ أبو اليقظان قد اطلع عليه من خلال زميله إبراهيم أطفيش،<sup>(٢)</sup> وهو أحد تلاميذ الشيخ المجاوي.<sup>(٣)</sup>

(١) المجاوي، عبد القادر وبريهمات، عمر (١٩٠٤م)، المرصاد في مسائل الاقتصاد، الجزائر: مطبعة بيير فونتانا الشرقية، ص ٩-١٠.

(٢) إبراهيم بن محمد أطفيش: ولد ببلدة بني يزقن من قرى وادي ميزاب بجنوب الجزائر عام ١٨٨٦م. بعد أن أتم حفظ القرآن في الحادية عشرة من عمره، أخذ مبادئ العلوم العربية والشرعية عن عمه القطب أطفيش، ثم عن الشيخ عبد القادر المجاوي بالجزائر العاصمة. في عام ١٩١٧م، التحق بجامعة الزيتونة لإتمام دراسته. وبسبب مواقفه السياسية، قرر الاستعمار الفرنسي نفيه على أن يختار أي بلد يشاء، فاختار مصر التي وصلها في ٢٣ فبراير ١٩٢٣م. وفي القاهرة وجد المجال واسعاً للعمل في ميدان السياسة والصحافة والتأليف وتحقيق التراث. توفي في ١٣ ديسمبر ١٩٦٥م، وصلى عليه في جامع المطرية الشيخ محمد المدني، عميد كلية أصول الدين بالأزهر الشريف، ودفن في مقبرة آل الشماخي بناء على توصيته.

(٣) المجاوي، عبد القادر وبريهمات، عمر (١٩٠٤م)، المرصاد في مسائل الاقتصاد، الجزائر: مطبعة بيير فونتانا الشرقية، ص ٩-١٠.

(٢) استحالة بناء اقتصاد قوي دون رؤوس أموال كبيرة، يقول الشيخ أبو اليقظان: "وحيث إن الرجوع إلى الحياة الأولى من ضروب المستحيل، وحيث لا محيص لنا من مجارة ظروف الزمان والمكان محافظة على وجودنا وكياننا، وحيث لا سبيل إلى تلك المجارة إلا بتوسيع نطاق أعمالنا ومشاريعنا في هذه الحياة، وحيث لا يمكن ذلك إلا برؤوس أموال كبيرة."

(٣) لا يمكن الحصول على رؤوس الأموال الكبيرة من دون إقراض من المصارف التي تتولى حفظ ودائع المدخرين. يقول المؤلف: "وحيث إننا لا نملك منابعها ولا نجد لها إلا في مصارف أجنبية".

(٤) إن الطريقة الوحيدة المتاحة للحصول على رؤوس الأموال تقوم على الاقتراض بالفائدة المحرمة شرعاً، يقول المؤلف: "وحيث لا نتوصل إلى هذه إلا بطرق المراباة المحرمة في شرعنا بنص الكتاب والسنة، ونحن نؤمن بما فيها أنه حق من عند الله". وهنا يظهر موقف المؤلف الواضح من الفوائد المصرفية بأنها ربا.

(٥) في ظل هذا الواقع المفروض يجد رجال الأعمال المسلمين أنفسهم بين خيارين: الاقتراض بالربا أو حصر نشاطهم الاقتصادي في المشاريع الصغيرة، وبالتالي تكريس التبعية الاقتصادية. وهذه مشكلة لا يمكن تجاهلها ولا الفرار منها كما يقول المؤلف: "فإنه يجب على قادة الأمة ومفكرها وعلماؤها أن يتبادلوا الرأي في وجه الحل لهذا المشكل. ولا يسوغ الجرم والسكوت عنه، والأمة كما نراها مرتطمة في حريق الربا، مرتمية في أحضان المصارف الأجنبية. ولا يقتصر الضرر على بعض منها دون بعض، وإنما يصيب الكل، وينال الجميع الجاني والبريء مباشرة أو بواسطة. وأنا أدلي برأي هنا عدّه يكون فاتحة البحث ونواة التفكير أمام الباحثين والمفكرين."

(٦) "إن وجه الحل لهذه المشكلة، كما يقول المؤلف، هو أن يقوم بعض متنوري الأمة بفتح مصرف أهلي يؤسس على القواعد الإسلامية المقررة في الفقه الإسلامي ويسير بأساليب البنوك العصرية برؤوس أموال الأثرياء من المسلمين في عاصمة الجزائر أو قسنطينة، ويربط صلاته مع المصارف الأخرى الأجنبية على قاعدة تعيين الوكلاء منها يعرفون كيفية التعامل الإسلامي لتسهيل التبادل معها بما لا يخرج عن قواعد الإسلام."

ويضيف: "وهذا وإن كان يترأى بادئ الأمر شاقاً، فهو يسير على من يسر الله تعالى عليه من أهل العزم والحزم والصدق والإخلاص وقوة الإرادة، فإنه بصدق العزيمة وقوة الإرادة وإخلاص العمل تذلل المصاعب وتحقق الرغائب. فإذا أنجز هذا المشروع وسار بأيدٍ حكيمة ورؤوس مفكرة فيا بشرى العامل ويا حسن حظه، هنالك تتحسن حال تجارته، ويتسع نطاقها، وتزدهر زراعته، وتدر خبراتها، وتنشط صناعته وتكثر مواردهنالك وهنالك فقط نادٍ بملء فيك: يا قوم أن هبوا لتأسيس الشركات، وإنشاء المعامل وإقامة المشاريع الكبرى."

إن هذا التحليل الاقتصادي يدل على أن الشيخ أبو اليقظان كان يجتهد في فهم الواقع المعيشي للمجتمع الجزائري الذي كان يعيشه في كنفه. وهذا يُفند الفكرة القائلة بأن علماء الإصلاح الجزائريين لم يكونوا يفهمون الواقع الاقتصادي وتحولاته الكبرى التي كان يشهدها زمنهم.<sup>(١)</sup> ومن الطبيعي أن هذا الفهم يظل عملية نسبية بناء على الجهد الشخصي، والمعلومات المتوفرة، وفرص الوصول

(<sup>١</sup>) Merad, Ali (1971), *Ibn Badis commentateur du Coran*. Paris: Librairie Orientale Paul Geuthner, p. 199.

إليها بالإضافة إلى التنظيم الصناعي الذي يركز أساساً على الشركات الكبيرة كما هو حال النموذج الأمريكي أو الفرنسي، هناك تنظيمات أخرى، تعتمد بنسبة كبيرة على المنشآت الصغيرة والمتوسطة، أظهرت كفاءتها حتى في مراحل الأزمات كما هو حال النموذج الألماني، سواء على مستوى النسيج الاقتصادي (Mittelstand model) أو توجهاته الرئيسة القائمة على الابتكار، والاستثمار، والتصدير.<sup>(١)</sup>

ويُظهِر طرح الشيخ أبي اليقظان بأن فكرة المصرفية القائمة على قواعد الفقه الإسلامي لم تنشأ من فراغ، بل انبثقت من جراء الاحتكاك بالمصارف والإنجازات الصناعية الأوروبية. وهذا يؤكد ما سجله جرجي زيدان، في بداية القرن العشرين، بأن اهتمام العرب بعلم الاقتصاد بمفهومه الحديث قد تولد عن احتكاكهم بالأوروبيين.<sup>(٢)</sup> وقال محمد رشيد رضا في معرض حديثه عن علم الاقتصاد: "إن الأمة الإسلامية أحوج إلى هذا العلم منها إلى جميع العلوم الدنيوية، لأنه روح جميع العلوم والأعمال."<sup>(٣)</sup> وأشار في مقالة أخرى: "ولما أحس

(١) استند أحمد النجار في بلورة مشروع بنوك الادخار المحلية بميت غمر في عام ١٩٦٣م على نموذج بنوك الادخار الألمانية (Deutsche Sparkassen). وهذا يدل على تنوع نماذج الوساطة المالية الإسلامية في بداية المسيرة على نقيض ما هو الحال اليوم حيث يتجه الأمر إلى استنساخ صيغ تمويلية محددة في كافة المجتمعات الإسلامية بغض النظر عن خصائصها وأنماطها المعيشية.

(٢) زيدان، جرجي، تاريخ آداب اللغة العربية، طبعة جديدة راجعها وعلق عليها شوقي ضيف، الفجالة: دار الهلال، د. ت، ج ٤، ص ٢٧٧.

(٣) مجلة المنار، ٢٩ شعبان ١٣٢٦هـ - ٢٥ سبتمبر ١٩٠٨م، ج ٨، م ١١، ص ٦١٧-٦١٨.

الناس بالحاجة إلى هذا العلم في السنين الأخيرة كتب فيه بعض الكاتبين مقالات في الجرائد والمجلات، وترجم آخرون بعض المختصرات.<sup>(١)</sup> فلو لا الاطلاع على الإنجازات الصناعية الأوروبية وما أحدثته من تغيير نمط الاستهلاك، الذي يصل أحياناً إلى حد الانبهار، لما فكر المسلمون بتغيير أوضاعهم المعيشية على مستوى الإنتاج والاستهلاك والتبادل والتوزيع على النمط الأوروبي. وهذا لا يعني الرجوع إلى الوراء أو إبقاء الحال على ما هو عليه،<sup>(٢)</sup> بقدر ما يدعو إلى إمعان النظر في كيفية بناء التصور الإسلامي للاقتصاد والوضعية المعرفية التي يتم من خلالها التعامل مع التحولات الاقتصادية العالمية: هل يتم الانطلاق من موضع الانبهار أم من التحليل المتزن الذي يأخذ بعين الاعتبار كافة أبعاد الظواهر للترجيح بين الإيجابيات والسلبيات المادية والمعنوية على المدى الطويل؟ وهل يُستلهم من تجربة معينة بناء على حاجة فعلية، أم للانسجام مع ما يفعله الآخرون بنسخ ما هو رائج؟ وهل الوسائل حيادية أم أنها تؤثر على سلوك المجتمعات وتدفعها نحو أنماط محددة لا تتناغم بالضرورة مع خصائصها؟

(١) مجلة المنار، ٢٩ ذو القعدة ١٣٣٣هـ - ٩ أكتوبر ١٩١٥م، ج ٨، ص ١٨م، ص ٧١٩.

(٢) وقد أشار فقهاء سلف الأمة إلى أن الإنسان إذا لم يكن في تقدم، فهو في تأخر. قال ابن القيم في هذا الصدد: "من لم تكن همته التقدم، فهو في تأخر ولا يشعر؛ فإنه لا وقوف في الطبيعة ولا في السير، بل إما إلى قدام وإما إلى وراء؛" ينظر ابن قيم الجوزية، مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، تحقيق محمد المعتصم بالله البغدادي، بيروت: دار الكتاب العربي ط ٣، ١٤١٦هـ، ج ١، ص ٤٧٤.

### ٣. استجواب قاضي محكمة الجزائر للشيخ إبراهيم أبي اليقظان

استدعى القاضي الفرنسي في محكمة مدينة الجزائر الشيخ أبا اليقظان في ٢٣ ذي القعدة ١٣٤٧هـ (٣ مايو ١٩٢٩م) للتحقيق في فحوى أفكاره وأرائه الخطيرة على السياسة الفرنسية في الجزائر، فأجرى معه تحقيقاً دقيقاً دام يومين كاملين. وكانت مقالة "حاجة الجزائر إلى مصرف أهلي" من بين الأسباب الرئيسة التي دعت لإيقاف صحيفة "وادي ميزاب"<sup>(١)</sup>. وفيما يلي مقطع من الاستجواب الذي يرتبط بدعوته إلى إنشاء مصرف وفق قواعد الفقه الإسلامي مع عدم اجتزاء النص، حتى لا يُبتر كلامه من سياقه من جهة، ولكي يتم الكشف عن معلومات إضافية إن وُجدت من جهة أخرى:

القاضي الفرنسي: "لقد كتبت فصلاً في وجوب تأسيس الأهالي للبنك الأهلي، وذكرت في أثناء ذلك أنه يجب استغلال الأهالي لبنكهم، محاولاً بهذا التفرقة بين الأهالي والفرنسيين."

الشيخ أبو اليقظان: "كلاً لم أحاول ذلك، وإنما بيّنت أنه يجب تأسيس ذلك البنك الأهلي على القواعد الإسلامية، خلاف ما عليه البنوك الحديثة، ويسرنا من جهة

(١) صدرت صحيفة "وادي ميزاب" التي أسسها الشيخ أبو اليقظان من ١ أكتوبر ١٩٢٦م إلى ١٨ يناير ١٩٢٩م.

أخرى أن يدخل الشباب المسلمون البنوك الأجنبية حتى يتعلموا النظم المالية لإدارة المصارف بفنون حديثة".

القاضي الفرنسي: "لقد كتبت فصلاً تُبين فيه أن أوروبا قد ظلمت المسلمين، وافتكت أراضيهم واغتصبت حقوقهم، وأن الإسلام منبع السعادة والعزة".

الشيخ أبو اليقظان: "نعم، بينت فيه أن الإسلام هو منبع السعادة والعزة للبشر عامة لا للمسلمين خاصة فقط، وأنا كحبيب للإنسانية ومريد للخير لبني الإنسان أجمعين، فإنني أوضحت لهم ما فيه عزهم وسعادتهم."<sup>(١)</sup>

ويكشف هذا المقطع من الاستجواب أن مقالة "حاجة الجزائر إلى مصرف أهلي" تشمل بعدين رئيسيين:

أولاً: البعد الإسلامي المتمثل في تأسيس مصرف على القواعد الإسلامية المقررة في الفقه الإسلامي في مقابل القانون الفرنسي، وذلك بعد أن تيقنت سلطات الاحتلال بأن النخبة الجزائرية المثقفة بنمط من الثقافة الفرنسية، على غرار بن علي فكار، قد استقرت على رأي مفاده أن التعاطي مع الفوائد الربوية أمر لا يمكن الاستغناء عنه في الاقتصاد الحديث.<sup>(٢)</sup> وروج المستشرقون الشبهة القائلة بأن

(١) حول نص الاستجواب كاملاً، يُنظر: ناصر، محمد (٢٠٠٦م)، أبو اليقظان وجهاد الكلمة، الجزائر: دار ألفاء، ص ١٦٠-١٧٢.

(٢) Benali, Fekar, *L'Usure en droit musulman et ses conséquences pratiques*, thèse doctorat en sciences politiques et économiques, Université de Lyon, 1908.

الإسلام هو المسؤول عن التخلف الاقتصادي للأقطار الإسلامية. والهدف منها هو وضع المسلمين أمام خيارين لا ثالث لهما: إما أن تتخلوا عن دينكم وإما ستظلون في بؤسكم<sup>(١)</sup>.

ثانياً: البعد القومي المتمثل في عبارة "مصرف أهلي" التي تدعو المجتمع الجزائري إلى الاعتماد على النفس في نشاطاته الاقتصادية علماً أن صحف أبي اليقظان كانت شديدة الحرص على الجوانب الاقتصادية<sup>(٢)</sup>. وهذا يظهر أن الدافع الأساسي لإنشاء هذا المصرف هو تمويل المشاريع الإنتاجية التي تلبى حاجات مسلمي الجزائر وتدفعهم إلى الاعتماد على الذات، والتخلص من التبعية المالية والتجارية والزراعية والصناعية إزاء المستوطنين الأوروبيين الذين استحوذوا على مفاتيح الثروة في البلاد وأخضعوا الإنتاج الزراعي لمصالحهم التجارية وتصدوا لأي تطور صناعي بإمكانه أن ينافس المنتجات الفرنسية.

---

للاطلاع على نبذة مختصرة لأفكار بن علي فكّار وأطروحاته للدكتوراه "الربا في الفقه الإسلامي وتداعياته التطبيقية" التي نوقشت في جامعة ليون الفرنسية في عام ١٩٠٨م، يمكن الرجوع إلى المصدر التالي:

Chalabi, El Hadi. Un juriste en quête de modernité, Benali Fekar, in Aissa Kadri. *Parcours d'intellectuels maghrébins: Scolarité, formation, socialisation et positionnements*, Paris: Karthala, 1999, pp. 168-177.

(١) لنقد هذه الشبهة ينظر المرجع التالي:

Destanne de Bernis, Gérard (1960), Islam et développement, *Cahiers de l'ISEA*, n°106, octobre, pp. 108-109.

(٢) حمدي، محمد بن صالح (د.ت.)، قراءة اقتصادية في صحف الشيخ أبي اليقظان، موقع الشيخ إبراهيم أبي اليقظان

الإلكتروني، [http://www.aboulyakdan.com/economie\\_hamdi.htm](http://www.aboulyakdan.com/economie_hamdi.htm)

وفي كلتا الحالتين تُعتبر دعوة المؤلف إلى إنشاء مصرف أهلي قائم على القواعد الإسلامية المقررة في الفقه الإسلامي وبرؤوس أموال أثرياء المسلمين دعوة إلى التمرد على سياسة الحكومة الفرنسية التي كانت تستعد للاحتفال بالذكرى المئوية لاحتلال الجزائر.

ويظهر التحقيق أن الشيخ أبا اليقظان يعد النظام الاقتصادي الإسلامي جزءاً من النظام الإسلامي الكامل الكفيل بتحقيق الحياة الأفضل للبشرية. فالنشاط الاقتصادي لا يؤتي أكله على مختلف المستويات، إلا إذا وُظف بطريقة محكمة ضمن المنظومة الإسلامية المعرفية المتكاملة والشاملة التي تراعي الأبعاد الإنسانية كافة. ولا شك أن تعطيل بعض مكونات هذه المنظومة، لا يعني العزوف عن مراعاة القواعد الكلية للشريعة الإسلامية، ومقاصدها العامة، وأحكامها المفصلة في المجال الاقتصادي؛ بل يؤتى منها على قدر الاستطاعة في ظل العوائق والفرص المتاحة، مع العمل على تصحيح المسار، وما لا يُدرك كده لا يُترك جلّه.

٤ . محاولة إنشاء مصرف إسلامي باسم "البنك الإسلامي الجزائري"

لقيت دعوة الشيخ أبي اليقظان بعد صدورها في صحيفة وادي ميزاب تأييداً من قبل أعيان وأغنياء مدينة الجزائر الذين كانوا من وراء تأسيس نادي الترقّي.<sup>(١)</sup> فيذكر المؤرخ أحمد توفيق المدني<sup>(٢)</sup> في مذكراته "ذكريات كفاح" أن نادي الترقّي قد دفع مشروع إنشاء مصرف إسلامي بمساندة بعض كبار رجال الأعمال مدينة الجزائر من المسلمين، واختاروا له تسمية "البنك الإسلامي الجزائري". وقال بالتحديد: "أما محاولة تكوين «البنك الإسلامي الجزائري» فقد نجحنا فيها نجاحاً باهراً أولاً الأمر، وهيأنا قانونه الأساسي، وجمعنا من كبار الممولين رأس مالها الاسمي وعينا لها رئيساً هو المرحوم السيد عمر بوضربة،<sup>(٣)</sup> وحوله

(١) نادي الترقّي: تم افتتاحه عام ١٩٢٧م من قبل مجموعة من أعيان وأغنياء مدينة الجزائر، بغرض البحث ومناقشة أوضاع المجتمع الجزائري، بين من كان يرتاده من علماء ومفكرين من خلال المحاضرات والندوات. وفي مقره تشكلت اللجنة التحضيرية لتأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين؛ حول نشأة نادي الترقّي ودوره الاجتماعي في مدينة الجزائر حتى الحرب العالمية الثانية ينظر المرجع التالي:

Carrier, Omar (2009), Médina et modernité: l'émergence d'une société civile musulmane à Alger à l'entre-deux-guerres, in Pierre-Robert Baduel. *Chantiers et défis de la recherche sur le Maghreb contemporain*, Paris: IRMC - Karthala, pp. 213-215.

(٢) أحمد توفيق المدني: مؤرخ وسياسي جزائري ولد بتونس في ١ نوفمبر ١٨٩٩م. انضم إلى فريق تحرير جريدة الشهاب لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ثم تقلد منصب الأمين العام للجمعية ورئيس تحرير جريدتها البصائر. بعد اندلاع الثورة الجزائرية، انضم إليها، وعيّن ضمن الوفد الخارجي لجهة التحرير الوطني بالقاهرة، ثم عضواً في المجلس الوطني للثورة الجزائرية والحكومة المؤقتة حتى الاستقلال حيث أسندت إليه وزارة الأوقاف. كما عين سفيراً في أكثر من بلد إسلامي. توفي بالجزائر في ١٨ أكتوبر ١٩٨٣م.

(٣) في الأصل أبو ضربة، لكنه استقر بناء على الكتابة التي اختارها سلطات الاحتلال الفرنسي على صيغة بوضربة (Bouderba)؛ ينظر المرجع التالي:

Oulebsir, Nabila (2004), *Les usages du patrimoine: Monuments, musées et politique coloniale en Algérie (1830-1930)*, Paris: Editions de la Maison des Sciences de l'Homme, p. 290.

جماعة من أصحاب المال: الزاوي الحاج، محفوظ بن التركي، محمد علي عباس التركي، محمد علي المانصالي، حسان حفيز، وغيرهم. واستمرت المفاوضات القانونية والمالية. لكن الحكومة قالت لهم آخر الأمر: لا! هذا الأمر لا يمكن الآن.<sup>(١)</sup> وقوله فقد نجحنا فيها نجاحاً باهراً أول الأمر" يوحي بأن الجهة المكلفة بمنح التراخيص لمؤسسات القرض لم تعارض المشروع في البداية من حيث المبدأ أو أنها أظهرت نوعاً من الإيجابية في التعامل، وأنها طلبت منهم إعداد ملف كامل بشقيه القانوني والمالي. وقوله "واستمرت المفاوضات القانونية والمالية" يدل على أن عملية إعداد المشروع كانت محل نقاش ومراجعة بناءة، ولعل القائمين على هذا المشروع قد استعانوا في المجال القانوني بخبرة أحمد بوضربة، شقيق رجل الأعمال عمر بوضربة، المحامي في محكمة الجزائر. وقوله "لكن الحكومة قالت لهم آخر الأمر: لا! هذا الأمر لا يمكن الآن" يدل على أن الرفض لم يأت من الجهة المخولة بمنح تراخيص العمل لمؤسسات القرض، ولكن من قبل الحكومة التي كانت تستعد للاحتفال بالذكرى المئوية لاحتلال الجزائر. بعبارة أخرى، إن رفض الملف تمّ بناء على اعتبارات سياسية تغلبت على المعايير الفنية التي من المفترض أن تقود عملية دراسة جدوى المشاريع وعدم تعارضها مع

(١) المدني، أحمد توفيق (١٩٧٧م)، حياة كفاح: مذكرات، الجزء الثاني: في الجزائر ١٩٢٥-١٩٥٤م، الجزائر: المؤسسة

النظم المعمول بها، ولا سيما كفاية رأس المال لضمان حقوق العملاء بعد التحقق من سمعة كبار المساهمين وملاءتهم المالية.

ولم يذكر أحمد توفيق المدني ولا المؤرخون القلائل<sup>(١)</sup> الذين لفتوا النظر إلى هذا المشروع تاريخ عرضه على الجهة المخولة لمنح تراخيص العمل لمؤسسات القرض. ويبدو من خلال فحص الأحداث التاريخية التي صاحبت تأسيس نادي الترقى ونشاطاته، أن الملف طُرح في نهاية العشرينات قبل تأسيس جمعية العلماء المسلمين في مقر النادي في ٥ مايو ١٩٣١ م.<sup>(٢)</sup>

إن للمشروع دلالة قوية على تداول فكرة المصرفية الإسلامية في الجزائر ومحاولة تطبيقها، ولكنها أجهضت من قبل سلطات الاحتلال الفرنسية. وبينما فُرض النظام المصرفي الربوي بالقوة على مسلمي الجزائر لإدراجهم في منظومة

(<sup>١</sup>) Sellam, Sadek (1998), Le Cheikh El Oqbi au Cercle du Progrès. Un précurseur d'une "laïcité" islamique ?, *Naqd - Revue d'études et de critique sociale*, n°11, printemps, pp. 84-90.

(<sup>٢</sup>) منذ ذلك الحين يبدو أن اسم نادي الترقى قد اقترن بجمعية العلماء المسلمين الجزائريين ونضالها للحفاظ على الهوية

الجزائرية التي لخصها رئيسها الشيخ عبد الحميد بن باديس في البيتين التاليين:

شَعْبُ الجزائرِ مُسْلِمٌ      وَإِلَى العُروبةِ يَنْتَسِبُ  
مَنْ قَالَهُ حَادٍ عَنْ أَصْلِهِ      أَوْ قَالَهُ مَاتَ فَقَدْ كَذَبَ

ورد على أنصار الجزائر الفرنسية (l'Algérie française) بقوله: "إن الجزائر ليست فرنسا، ولا تريد أن تكون فرنسا، ولا تستطيع أن تكون فرنسا حتى لو أرادت". ولعل هذا الربط قد أدى إلى عدم تقديم مشروع «البنك الإسلامي الجزائري» مرة أخرى.

النظام الرأسمالي،<sup>(١)</sup> فإن مجرد طرح فكرة مصرف يُدار وفق قواعد الفقه الإسلامي قد مُنِع بالقوة الصلبة (hard power) كما حصل مع الشيخ أبي اليقظان، ومنعت بلورتها على أرض الواقع بالقوة الناعمة (soft power) كما كان الشأن مع كبار رجال الأعمال الذين قدموا مشروع «البنك الإسلامي الجزائري». فما هو سر هذه الازدواجية في التعامل مع هذا الملف؟

يمكن تفسير هذه الازدواجية بفحص ما تيسر جمعه من معلومات تاريخية عن الشيخ أبي اليقظان وعمر بوضربة الذي طُرِحَ اسمه رئيساً للبنك الإسلامي الجزائري. فالشيخ أبو اليقظان كان من المعارضين للتجنس بالجنسية الفرنسية، ولم يكن لديه، في نظر سلطات الاحتلال وأجهزتها الاستخباراتية، من يحميه، ولا مصلحة جديرة بالحماية. كما لم يكن ينتمي إلى شبكة من شبكات النفوذ السياسي، أو المالي، أو الإعلامي التي كانت سائدة في ذلك الوقت، وتؤثر على الرأي العام وعملية صنع القرار. أما عمر بوضربة، فينحدر من عائلة غنية تبنت منذ احتلال الجزائر سياسة عدم التصادم مع السلطات الفرنسية. فأحمد بوضربة، أحد أسلاف العائلة، كان من أعضاء البعثة التي فاوضت على استسلام مدينة الجزائر في ٥

(١) Bonin, Hubert (2009), Les banques et l'Algérie coloniale: mise en valeur impériale ou exploitation impérialiste?, *Outre-mers - Revue d'histoire*, vol. 97, n°362-63, pp. 213-225.

يوليو ١٨٣٠م، وشغل منصب أول عمدة للمدينة مباشرة بعد الاحتلال،<sup>(١)</sup> ووكيل أوقاف مكة والمدينة<sup>٢</sup> التي كان يصرفها الجزائريون في كل عام على فقراء الحرمين الشريفين. وتزوج من فرنسية، حين إقامته بمرسيليا بين عامي ١٨٢٠م و١٨٢٨م، وأنجب منها ولداً، يُدعى إسماعيل،<sup>(٣)</sup> درس في معهد لويس الكبير (Louis-Le-Grand) بباريس، وانضم إلى الجيش الفرنسي بوصفه مترجماً، واختير عضواً للجمعية التاريخية الجزائرية (Société historique algérienne)، وجمعية الجغرافيا بباريس (Société de géographie de Paris).<sup>(٤)</sup> وظلت عائلة بوضربة على مدار أكثر من قرن تحتل مكانة مرموقة من بين أعيان مدينة الجزائر من المتجنسين المشهورين بنضالهم السياسي وانخراطهم في مهن حرة مرموقة، منبثقة من الدراسة الجامعية، لم تكن متاحة لغالبية الجزائريين. فكان عمر من كبار رجال الأعمال، وشقيقه أحمد محامياً في محكمة الجزائر، وشقيقه الآخر علي طبيباً. وقد أسس عمر بوضربة مع الطبيب بلقاسم بن التهامي حركة الشباب الجزائريين

(١) De Bussy, Pierre Genty (1839), De l'établissement des Français dans la régence d'Alger et des moyens d'en assurer la prospérité, Tome premier, Paris: Firmin Didot Frères, p. 513; Dubief, Jean (1999), *L'Ajjer: Sahara central*, Paris: Editions Karthala, p. 61.

(٢) Pouillon, François (2008), *Dictionnaire des orientalistes de langue française*, Paris: Editions Karthala, p. 132.

(٣) ولد إسماعيل بوضربة في مرسيليا التي تقع جنوب فرنسا عام ١٨٢٣م وتوفي بالجزائر عام ١٨٧٨م. ويدل اختيار هذا الاسم على أن والده كان حريصاً إلى حد ما على الهوية العربية الإسلامية.

(٤) Pouillon, François *Op. cit.*, pp. 132-133; Brower, Benjamin Claude (2009), *A Desert Named Peace: The Violence of France's Empire in the Algerian Sahara 1844-1902*, Columbia: Columbia University Press, note 21, p. 309.

(٥) Meynier, Gilbert, *Op. cit.*, p. 211.

(Jeunes Algériens) التي ناضلت من أجل إقرار الحقوق السياسية لمسلمي الجزائر (musulmans d'Algérie)، على حد تعبير سلطات الاحتلال، وأن تكون الشريعة الإسلامية مرجعيتهم بدلاً من القانون الفرنسي.<sup>(١)</sup> ولعب عمر بوضربة دور الوسيط بين الأمير خالد، حفيد الأمير عبد القادر، والسلطات الفرنسية لإقناعه، في ظل توتر علاقته مع سلطة الاحتلال، بمغادرة الجزائر والرجوع إلى دمشق للإقامة بها حتى يهدأ الوضع، بعد أن تلتزم السلطات الفرنسية بتسديد كافة ديونه، وتمدُّو ل سفره، وتضمن له معاشاً عسكرياً بعد أن ارتقى إلى رتبة ضابط في الجيش الفرنسي لهذا يُفسر إلى حد ما رد سلطات الاحتلال الناعم على مشروع « البنك الإسلامي الجزائري »: "هذا الأمر لا يمكن الآن."

وعلى سبيل المقارنة، اتجهت الحكومة الفرنسية، منذ المنتصف الثاني من عام ٢٠٠٧م في عهد الرئيس السابق نيكولا ساركوزي، إلى استخدام سياسة القوة الذكيّة (smart power) حيال ملف التمويل الإسلامي، وهي القدرة على الجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة في استراتيجية ناجحة حيال الفئة المستهدفة

(<sup>١</sup>) Ruedy, John Douglas (2005), *Modern Algeria: The Origins and Development of a Nation*, Indian: Indiana University Press, Second Edition, p. 108; Hardman, Ben (2009), *Islam and the Métropole: A Case Study of Religion and Rhetoric in Algeria*, New York: Peter Lang Publishing, p. 119.

(<sup>٢</sup>) Merad, Ali (1971), L'émir Khaled (1875-1936) vu par Ibn Badis (1889-1940), *Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée*, n°9, pp. 31-32.

نفسها.<sup>(١)</sup> فسعت، من باب القوة الناعمة، إلى استقطاب رؤوس الأموال الإسلامية لتنويع فرص تمويل الاقتصاد الفرنسي. ولجأت إلى القوة الصلبة بمعاملة صيغ التمويل الإسلامية كما لو كانت أدوات ائتمان تقليدية قائمة على الفائدة، وبالتصدي لاستثمار رؤوس الأموال الإسلامية في القطاعات الإستراتيجية بحجة حماية مراكز القرار الاقتصادي وحفظ الأمن الاقتصادي القومي. فالتاريخ يُعيد نفسه بأشكال وأدوات متجددة.

وتجدر ملاحظة أن احتكاك السلطات الفرنسية بفكرة المصرفية الإسلامية لا يرجع إلى الأزمة المالية العالمية، فقد كانت الجزائر مقاطعة فرنسية في الفترة التي نشرت فيها مقالة الشيخ إبراهيم أبي اليقظان.<sup>(٢)</sup> الأمر الجديد في الملف، هو تطور في كيفية التعامل معه من قبل السلطات الفرنسية في ظل العولمة المالية وسعي بريطانيا بأن تكون بوابة التمويل الإسلامي في أوروبا، بعد خطاب رئيس الوزراء البريطاني السابق غوردن براون (Gordon Brown) المشهور الذي ألقاه في ١٣ يونيو ٢٠٠٦م. ولو تعاملت السلطات الفرنسية مع ملف «البنك الإسلامي الجزائري» بجدية، وفق منظور فني بمنأى عن الحسابات السياسية الضيقة، لكانت قد اكتسبت ميزة تنافسية متراكمة في مجال المصرفية الإسلامية. ومن

(١) Nye, Joseph (2006), In Mideast, the Goal is 'Smart Power', *The Boston Globe*, August 19.

(٢) أصبحت الجزائر مقاطعة فرنسية منذ ٩ ديسمبر ١٨٤٨م.

المفارقات التاريخية أن قاضي محكمة الجزائر قد تصدى للفكرة بشدة بحجة أنها تُحدث شرخاً في المجتمع الفرنسي وتُعرِّضه للطائفية، بينما يشير الخطاب الفرنسي المساند للتمويل الإسلامي في الفترة الراهنة إلى أن هذا الشكل الجديد من التمويل البديل قد يُسهِّم في إدماج الجالية المسلمة المقيمة بفرنسا، كما أكد على ذلك هارفي دي شاريت وزير الخارجية الفرنسي السابق،<sup>(١)</sup> والمحامي جيل سان مارك رئيس لجنة التمويل الإسلامي السابق في منظمة "باريس أوروبلاس" ( Paris Europlace) المكلفة بتعزيز تنافسية النظام المالي الفرنسي.<sup>(٢)</sup>

#### ٥. ضوابط في منهج كتابة تاريخ المصرفية الإسلامية

إن فكرة المصرفية الإسلامية لا يمكن حصرها في مذهب أو مكوّن مؤسسي لصناعة الفتوى الفقهية مهما اتسعت رقعة انتشاره. فكما أنها ظهرت في مناطق يغلب فيها المذهب الشافعي، فإنها ظهرت في مناطق أخرى يغلب فيها المذهب الحنفي، والحنبلي، والمالكي،<sup>(٣)</sup> وبالتالي فإن صيغ التمويل التي تبلورت في مجتمع

(١) De Charrette, Hervé de (2010), La finance islamique: dépassionnons le débat, *Banque & Stratégie*, n°278, février, p. 16.

(٢) Saint Marc, Gilles (2010), Dernières avancées du cadre juridique et fiscal français, *IV<sup>ème</sup> Forum français de la finance islamique*, Paris, 28 octobre, p. 4.

(٣) ومن هنا يظهر أن الرأي القائل بأن ظاهرة المصرفية الإسلامية ناجمة عن قراءة حرفية أو محافظة لآيات الربا لا يرتكز على أساس علمي سليم؛ في نموذج للمساندين لهذا الاتجاه. ينظر المرجع التالي:

Jouahri, Abdellatif (2008), La finance islamique au Maghreb, *2<sup>e</sup> forum français de la finance islamique*, Paris, 26 novembre, p.2.

معين<sup>١</sup> ، تبقى اجتهادا بشري يرد عليه الخطأ والصواب، والتجديد وإعادة النظر. فتعميم صيغة تمويل، تمّ تطويرها لأسباب محددة وضمن ظروف معينة، دون مراعاة خصوصيات المجتمعات. وهو اتجاه لا يأخذ بعين الاعتبار خلفيات وأبعاد التنوع الذي أفرزه الاجتهاد الفقهي في النوازل، والمستجدات، والقضايا الطارئة.

من جهة أخرى، إن فكرة المصرفية الإسلامية ليست غريبة عن منطقة المغرب العربي. ومقتضى الرأي الذي يميل إلى نقيض ذلك، هو أن ظاهرة المصرفية الإسلامية وفدت من منطقة الخليج، وأن مجتمعات المغرب العربي لم تبد في الماضي أي تحفظ على التعامل بالفوائد الربوية.<sup>(١)</sup> وهذا استنتاج ناجم عن عدم التفريق بين منبع الفكرة، والبيئة الحاضنة لها والعناصر المسرّعة لتجسيدها على أرض الواقع مثل أزمة النفط الأولى التي أفرزت فوائض مالية ضخمة، وهي مسألة دقيقة قلما تمّ التنبه لها والإشارة إليها بوضوح على الرغم من أهميتها القصوى. مما انعكس سلباً على التعاطي مع العمل المصرفي الإسلامي في منطقة المغرب العربي، وبالأخص على مستوى التأطير القانوني، والضريبي، والمحاسبي. ومن هنا فإن كتابة تاريخ المصرفية الإسلامية تتطلب التمييز بين المراحل التالية:

(١) Jouahri, Abdellatif, *Op. cit.*, p. 2.

المرحلة الأولى: ولادة الفكرة.

المرحلة الثانية: توثيقها وتدوينها والتعريف بها.

المرحلة الثالثة: وجود رجال يتفاعلون مع الفكرة ويأخذون على عاتقهم مسؤولية تحقيقها.

المرحلة الرابعة: توفر الكفاءات البشرية والموارد المالية والإطار التشريعي الملائم لتجسيدها على المستوى المؤسسي.

المرحلة الخامسة: وجود الظروف المواتية لتحقيق ذلك على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

وبسبب عدم التمييز الدقيق بين هذه المراحل، تعرّضت الكتابة في تاريخ المصرفية الإسلامية إلى خلط منهجي مؤداه أن عدم وجود المؤسسة يقتضي عدم وجود الفكرة أو المحاولات لتجسيدها. وترتب على ذلك إهمال معلومات ثمينة وهضم حق بعض الذين دعوا إلى إنشاء مصارف تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية أو حاولوا تجسيد الفكرة على أرض الواقع، ولكنهم لم يفلحوا في ذلك لعدم توفر النقطة الرابعة أو النقطة الخامسة، أو ربما الاثنين معاً. كما انطوى عليه الانجراف في استنتاجات متسرعة من قبيل "إن أول من دعا إلى إنشاء مصرف إسلامي هو...". ومن الأحوط للمصداقية العلمية عدم التسرع في الجزم وتقييد

النتائج بعبارات مثل "في حدود المعلومات التي توفرت لدينا حتى الآن". ومقتضى ذلك أنه من غير المحتمل أن يكون الشيخ أبو اليقظان أول من تبادرت إلى ذهنه فكرة إنشاء مصرف وفق قواعد الفقه الإسلامي. وهذا يحث الباحثين، ولاسيما الجيل الصاعد، ألا يحرصوا استكشافهم وبحثهم المعرفي في بليوغرافيات وكتابات الفكر الاقتصادي الإسلامي في نطاق جغرافي ضيق وبلغة أو لغات معينة، وأن يتحلوا بالتجرد، وسعة الاطلاع، والانفتاح على المعارف المختلفة لعلهم يجدوا ضالتهم في كتاب مهجور قد تراكم الغبار عليه، أو في مقالة قد تبدو لأول وهلة من خلال عنوانها بعيدة عن موضوع بحثهم. إن المعلومات الجديدة التي حملتها هذه الدراسة تُمثِّل حافزاً قوياً للبحث المستمر القائم على توثيق المعلومات والرجوع إلى المصادر الأصلية، وعدم التوقف والرضا بما اكتُشِف حتى الآن.

### خاتمة

إن المتأمل في التاريخ الإسلامي الحديث، يجد أنه حافل بدعوات من شتى أقطار الأمة الإسلامية وأقاليمها إلى إنشاء مؤسسات وساطة مالية تُلبّي حاجات الناس وتعكس قيمهم. ولا يقف الأمر عند هذا الحد، بل إن هذه الدعوات قد لقيت أذاناً صاغية وقلوباً واعية لتُجسّد على أرض الواقع في ظل الظروف المتاحة.

ولم تكن منطقة الغرب الإسلامي التي ساهمت بشكل فعال في إثراء الفكر الإسلامي وإرساء الحضارة الإسلامية المجيدة بدءاً من الأمر. فبعد أن دعا أحد مصلحيها في الجزائر، وهو الشيخ أبو اليقظان، في عام ١٩٢٨م إلى إنشاء مصرف وفق قواعد الفقه الإسلامي، استجابت كوكبة من أثرياء مدينة الجزائر لطلبه، وقدمت مشروعاً باسم "البنك الإسلامي الجزائري"، لكن الحكومة الفرنسية أجهضت المشروع الذي تزامن مع الذكرى المئوية لاحتلال الجزائر.

ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة فيما يخص مفهوم المصرف الإسلامي ما يلي:

- استخدم عبارة "مصرف أهلي يؤسس على القواعد الإسلامية المقررة في الفقه الإسلامي"، في حين فضل رجال الأعمال عبارة "البنك الإسلامي الجزائري".
- التركيز على تمويل المشاريع الإنتاجية لتحسين الوضع المعيشي لمسلمي الجزائر بعد أن استأثر المستوطنون الأوروبيون بثروة البلاد.
- عدم فرض صيغة معينة للتمويل وترك المجال لذوي الخبرة والاختصاص بما يتناسب وظروف البيئة المحلية.

وفيما يخص منهجية كتابة تاريخ المصرفية الإسلامية، تدعو الدراسة إلى مواصلة البحث والتنقيب لجمع معلومات جديدة حتى يتسنى للباحثين فهم أعمق للأسباب التي تقف وراء ظهور فكرة المصرفية الإسلامية في مناحي مختلفة من العالم الإسلامي، وتجاوز مرحلة مجرد إظهار من كان له قصب السبق في إخراج الفكرة. مما يتطلب تجاوز المنهج التطوري (evolutionary methodology) القائم على قراءة خطية للتاريخ. ومن المحتمل إذا تفرغ باحثون لهذه المهمة البالغة الأهمية، لاسيما المتخصصين في تاريخ الفكر الاقتصادي، أن تكشف معلومات جديدة جديدة بالاطلاع والتأمل، لتعميق أو مراجعة ما تمّ التوصل إليه من نتائج، وجمع المادة اللازمة لكتابة تاريخ المصرفية الإسلامية بشتى مكوناته ومشاربه.

ومن الضروري إعداد دراسة بشأن مشروع « البنك الإسلامي الجزائري »، والسعي للحصول على الوثيقة الرسمية الخاصة بطلب إنشائه إن وُجِدَت، للوقوف على تفاصيلها وتوضيح ملاساتها. وإذا تمّ الحفاظ على هذه الوثيقة، فمن المحتمل أن تكون في الأرشيف الوطني لما وراء البحار بمدينة إيكس أون بروفانس في جنوب فرنسا.<sup>(١)</sup>

(١) Archives nationales d'outre-mer à Aix-en-Provence.

## المراجع

١. ابن قيم الجوزية، محمد، مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، تحقيق محمد المعتصم بالله البغدادي، ط ٣، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٦هـ.
٢. حمدي، محمد بن صالح، قراءة اقتصادية في صحف الشيخ أبي اليقظان، موقع الشيخ إبراهيم أبو اليقظان الإلكتروني، د. ت. [http://www.aboulyakdan.com/economie\\_hamdi.htm](http://www.aboulyakdan.com/economie_hamdi.htm)
٣. زيدان، جرجي، تاريخ آداب اللغة العربية، طبعة جديدة راجعها وعلق عليها شوقي ضيف، الفجالة: دار الهلال، د. ت.
٤. المجاوي، عبدالقادر وبريهات، عمر، المرصاد في مسائل الاقتصاد، الجزائر: مطبعة بيبير فونتانا الشرقية، ١٩٠٤م.
٥. مجلة المنار ١٨٩٨-١٩٣٥م في خمسة أقراص رقمية مصورة من الأصل، تحت إشراف د. ي. كوسوجي، كيوتو: جامعة كيوتو.
٦. المدني، أحمد توفيق، حياة كفاح، مذكرات، الجزء الثاني: في الجزائر ١٩٢٥-١٩٥٤م، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٧٧م.

٧. ناصر، محمد، المقالة الصحفية الجزائرية: نشأتها، تطورها، أعلامها من ١٩٠٣ إلى ١٩٣١، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٧٨ م.
٨. ناصر، محمد، أبو اليقظان وجهاد الكلمة، الجزائر: دار ألفا، ٢٠٠٦ م.

9. Bonin, Hubert. 2009. Les banques et l'Algérie coloniale: mise en valeur impériale ou exploitation impérialiste?, *Outre-mers - Revue d'histoire*, vol. 97, n°362-63, pp. 213-225.
10. Bouveresse, Jacques. 2008. *Un parlement colonial ? Les délégations financières algériennes 1898-1945*, Mont-Saint-Aignan: Publications des Universités de Rouen et du Havre.
11. Carlier, Omar. 2009. Médina et modernité: l'émergence d'une société civile musulmane à Alger à l'entre-deux-guerres, in Pierre-Robert Baduel. *Chantiers et défis de la recherche sur le Maghreb contemporain*, Paris: IRMC - Karthala, p. 199-227.
12. Chachi, Abdelkader. 2005. Origin and Development of Commercial and Islamic Banking Operations, *Journal of King Abdulaziz University: Islamic Economics*, Vol.18, No.2, pp. 3-25.
13. Chalabi El Hadi. 1999. Un juriste en quête de modernité, Benali Fekar, in Aissa Kadri. *Parcours d'intellectuels maghrébins: Scolarité, formation, socialisation et positionnements*, Paris: Karthala, pp. 168-177.
14. De Bussy, Pierre Genty. 1839. *De l'établissement des Français dans la régence d'Alger et des moyens d'en assurer la prospérité*, Tome premier, Paris: Firmin Didot Frères.
15. De Charrette, Hervé. 2010. La finance islamique: dépassionnons le débat, *Banque & Stratégie*, n°278, février, pp. 15-16.
16. Destanne de Bernis, Gérard (1960), Islam et développement, *Cahiers de l'ISEA*, n°106, octobre, pp. 105-146.

17. El-Galfy Ahmed and Khiyar Khiyar Abdalla. 2012. Islamic Banking and Economic Growth: A Review, *The Journal of Applied Business Research*, Volume 28, Number 5, September/October, pp. 943-956.
18. El-Gamal, Mahmoud. 2006. *Islamic Finance: Law, Economics and Practice*, Cambridge: Cambridge University Press.
19. Hardman, Ben. 2009. *Islam and the Métropole: A Case Study of Religion and Rhetoric in Algeria*, New York: Peter Lang Publishing.
20. Hassan, Kabir and Lewis, Mervyn K. 2007. *Handbook of Islamic Banking*, Cheltenham: Edward Edgar Publishing.
21. Hussain, Showkat. 2011. Islamic Banking: A Study of the Relevant Operating Modes in Current Financial Scenario, *Research Journal of Finance and Accounting*, Vol 2, No 7/8, pp. 1-9.
22. Iqbal, Munawar. 2011. Development, history and prospects of Islamic banking, in Mohammed Arif and Munawar Iqbal. *The Foundations of Islamic Banking: Theory, Practice and Education*, Cheltenham – Northampton: Edward Elgar, pp.67-86.
23. Ismail, Abdul Ghafar. 2011. The Theory of Islamic Banking: Look Back to Original Idea, *Journal of Islamic Economics, Banking and Finance*, Vol. 7, No. 10 3, Jul– Sep, pp. 9-22.
24. Jouahri, Abdellatif. 2008. La finance islamique au Maghreb, 2<sup>e</sup> forum français de la finance islamique, Paris, 26 novembre.
25. Kahf, Monzer. 2002. Strategic Trends in the Islamic Banking and Finance Movement, Paper presented at the *Harvard Forum on Islamic Finance and Banking*, Harvard University, Cambridge, Boston, April 6-7, <http://www.iefpedia.com/english/wp-content/uploads/2009/11/Strategic-Trends-in-the-Islamic-Bank-and-Finance-Movement.pdf>
26. Khan, Mansoor and Bahati, Ishaq. 2008. *Developments of Islamic Banking. The Case of Pakistan*, London: Palgrave Macmillan, pp. 38-39.
27. Kuran, Timur. 2004. *Islam and Mammon: The Economic Predicaments of Islamism*, Princeton: Princeton University Press.
28. Merad, Ali. 1971. *Ibn Badis commentateur du Coran*. Paris: Librairie Orientale Paul Geuthner.

29. Merad, Ali. 1971. L'émir Khaled (1875-1936) vu par Ibn Badis (1889-1940), *Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée*, n°9, pp. 21-35.
30. Meynier, Gilbert. 1981. *L'Algérie révélée: La guerre de 1914-1918 et le premier quart du XXe siècle*, Genève: Librairie Droz.
31. Nagaoka, Shinsuke. 2012. Critical Overview of the History of Islamic Economics: Formation, Transformation, and New Horizons, *Asian and African Area Studies*, 11 (2), pp. 114-136.
32. Nisar, Shariq. 2002. The State of Islamic Finance in India: Strengths and Weaknesses, *Review of Islamic Economics*, No. 12, pp. 87-99.
33. Nye, Joseph. 2006. In Mideast, the Goal is 'Smart Power', *The Boston Globe*, August 19.
34. Oulebsir, Nabila. 2004. *Les usages du patrimoine: Monuments, musées et politique coloniale en Algérie (1830-1930)*, Paris: Editions de la Maison des Sciences de l'Homme.
35. Ruedy, John Douglas. 2005. *Modern Algeria: The Origins and Development of a Nation*, Indian: Indiana University Press, Seconde Edition.
36. Saint Marc, Gilles. 2010. Dernières avancées du cadre juridique et fiscal français, *IV<sup>ème</sup> Forum français de la finance islamique*, Paris, 28 octobre.
37. Sellam, Sadek. 1998. Le Cheikh El Oqbi au Cercle du Progrès. Un précurseur d'une "laïcité" islamique ?, *Naqd - Revue d'études et de critique sociale*, n°11, printemps, pp. 84-90.
38. Sidiqqi, Muhammad Nejatullah. 2006. Islamic Banking and Finance in Theory and Practice: A Survey of State of Art, *Islamic Economics Studies*, Vol.13, No.2, pp. 1-48.
39. Visser, Hans. 2009. *Islamic Finance: Principles and Practice*, Cheltenham: Edward Edgar Publishing.
40. Vogel, Frank E. and Hayes, Samuel L. 1998. *Islamic Law and Finance: Religion, Risk, and Return*, The Hague: Kluwer Law International.



## الملحق (٢). نص المقالة كاملاً

حاجة الجزائر إلى مصرف أهلي

الشيخ إبراهيم أبو اليقظان

صحيفة وادي ميزاب، الجمعة ١١ محرم ١٣٤٧هـ / ٢٩ يونيو ١٩٢٨م، ص ٢

كنا في عصر وأصبحنا في عصر، كنا في زمان وأصبحنا في زمان، كنا في عصر الحياة فيه بسيطة، والمعاش فيه سهل، والرغائب فيه قليلة، وأصبحنا في عصر اتسع فيه نطاق الحياة، وتشعبت فيه طرق المعاش، وكثرت فيه الرغائب إلى أبعد مدى.

كنا في زمان ملائم لبيئتنا، نستثمر فيه محصولات أراضينا، ونتائج مجهوداتنا، قانعين بما انفق لنا من العيش، وأوروبا في شغل عنا ببلادنا. وأصبحنا في زمان اعتدنا فيه الجهل والتشتت والفقر، وقد طار فيه العلم والنظام بأناس على أجنحة البخار والكهرباء، فعمرت بهم قارة أوروبا، وازدحمت وضافت بهم بما رحبت، فتدفقت منهم علينا جموح كثيفة تلو جموح بعلمهم ونظامهم وأموالهم ومعداتهم وآدابهم وعاداتهم. ولم نشعر إلا ونحن في مطاوي لجج هذا الخضم المتلاطم الذي تدفق على بلادنا، فملأها وعلى أراضينا فغمرها، وعلى آدابنا فطغى عليها. تدفق علينا بعلمه، فامتلك ناصيتنا والعلم يسود على الجهل، وبنظاماته

فاستحوذ على مقدراتنا، والنظام يسود على الفوضى، وبأمواله فاستأثر بالمؤسسات العمومية والمشاريع الكبرى، والثراء يتحكم في الفقر. ذلك حظ العامل الحازم، وهذا جزاء الجاهل الخامل، وقفنا والزمان يسير، ونمنا والوقت يطير، فما كدنا نمشي إلا والزمان قد طوى في سيره أبعاداً عنا شاسعة، وما كدنا نستيقظ إلا والوقت قد قطع في طيرانه عنا مراحل واسعة، والموقف موقفنا والمرقد مرقدنا.

فنحن من النوم عبرتنا وحركنا من الوقوف أرجلنا، فما أخذنا في السير إلا وقد شعرنا بالوهن والضعف المادي والأدبي، الجهل جفف دماغنا، والفقر نخر عظامنا، والتخاذل فكك بين أوصالنا، فما حيلتنا يا رب؟ والسير يستلزم ملء الدماغ بالعلم، وقوة العضلات بالمال، وارتباط الأوصال بالاتجاهين. اشتغلنا بالعلم، أضر بنا الفقر، وانصرفت هممتنا إلى المال، أضر بنا الجهل، وانصرفنا بشتى منهما، أعدمنا ثمرته وفائدته التخاذل! فكيف العمل، وما هي الحيلة؟

أن نتوزع على العلم وتحصيل المال، فيذهب من له استعداد لطلب العلم للعلم، ومن له استعداد لطلب المال للمال؟ نعم في الإمكان هذا، ولكن من لطالب العلم بما يسد نفقته وقت الطلب؟ ومن لطالب المال بما ينير سبيل كسبه من العلم؟ هب أن كلا منهما وجد بنسبته قدر الإمكان، ولكن من جهة أخرى

نرى أن موارد العلم وإن كانت مفتحة الأبواب لكل داخل في بعض الأماكن غير محتكرة لفريق دون فريق، فإن موارد الثراء الكبرى والمشاريع العظمى خاصة بأرباب رؤوس الأموال الكبيرة ولا حول ولا طول فيها لصغار الكاسيين. ولن يمكن لأحد أن يوسع من نطاق دكانه، أو مستودعه، أو مصنعه، أو مزرعته، أو مشروعه الاقتصادي ليدر له من الخيرات ما يقوم بالأعمال الكبيرة إلا إذا ارتطم في همالربا، والربا حريق إذا شبَّ في ثروة تركها رماداً، ولن يقدر أن يدير دقة مشروعه كما يريد الوقت والعصر الحاضر إلا إذا ارتقى في أحضان المصارف الأجنبية، فممكنها من رقبته بخنقه، ومن دمه لامتصاصه، فضحى لتلك الضرورة دينه وشرفه، وباع سعادته في دنياه وآخرته بشقائه فيها.

والقوت كما قيل بذر الأعمال، فإذا كان القوت حلالاً، كان العمل صالحاً، وإذا كان حراماً، كان العمل طالحاً أو بين بين كذلك. وحيث كان الرجوع إلى الحياة الأولى من ضرور المستحيل، وحيث لا محيص لنا من مجارة ظروف الزمان والمكان محافظة على وجودنا وكياننا، وحيث لا سبيل إلى تلك المجارة إلا بتوسيع نطاق أعمالنا ومشاريعنا في هذه الحياة. وحيث لا يمكننا ذلك إلا برؤوس أموال كبيرة، وحيث إننا لا نملك منابعها ولا نجد لها إلا في مصارف أجنبية. وحيث لا نتوصل إلى هذه إلا بطرق المراباة المحرمة في شرعنا بنص الكتاب والسنة ونحن نؤمن بما فيها أنه حق من عند الله، فإنه يجب على قادة الأمة ومفكريها وعلمائها أن

يتبادلوا الرأي في وجه الحل لهذا المشكل. ولا يسوغ الجرم والسكوت عنه والأمة كما نراها مرتطمة في حريق الربا، مرتمية في أحضان المصارف الأجنبية. ولا يقتصر الضرر على بعض منها دون بعض، وإنما يصيب الكل، وينال الجميع الجاني والبرئ مباشرة أو بواسطة. وأنا أدلي برأي هنا عدله يكون فاتحة البحث ونواة التفكير أمام الباحثين والمفكرين.

إن وجه الحل لهذه المشكلة هو أن يقوم بعض متنوري الأمة بفتح مصرف أهلي يؤسس على القواعد الإسلامية المقررة في الفقه الإسلامي ويسير بأساليب البنوك العصرية برؤوس أموال المثرين من المسلمين في عاصمة الجزائر أو قسنطينة، ويربط صلاته مع المصارف الأخرى الأجنبية على قاعدة تعيين وكلاء منها يعرفون كيفية التعامل الإسلامي لتسهيل التبادل معها بما لا يخرج عن قواعد الإسلام.

وهذا وإن كان يتراءى بادی الأمر شاقاً، فهو يسير على من يسر الله تعالى عليه من أهل العزم والحزم والصدق والإخلاص وقوة الإرادة، فإنه بصدق العزيمة وقوة الإرادة وإخلاص العمل تذلل المصاعب وتحقق الرغائب.

فإذا أنجز هذا المشروع وسار بأيدٍ حكيمة ورؤوس مفكرة فيا بشرى  
العامل ويا حسن حظه، هنالك تتحسن حال تجارته، ويتسع نطاقها، وتزدهر  
زراعته، وتدر خيراتها، وتنشط صناعته وتكثر موارده.  
هنالك وهنالك فقط ناد بملء فيك: يا قوم أن هبوا لتأسيس الشركات،  
وإنشاء المعامل وإقامة المشاريع الكبرى.  
هنالك قل: لتسقط أيها الجهل والفقر والأوهام، ولتعش أيها العلم والمال  
والنظام.